٢٣ قضايا اقتصادية

تشجيع النمو في إفريقيا جنوب الصحراء

الوقوف على سبل النجاح

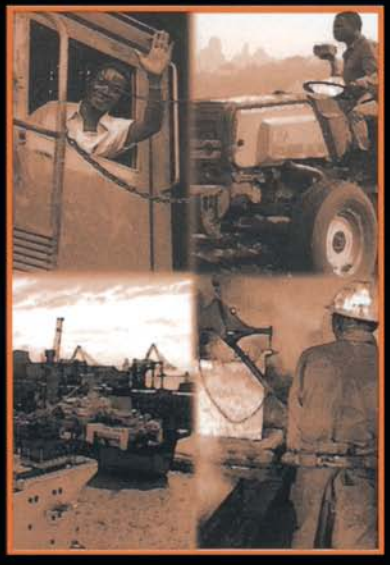

أنوبام باسو
ايفانجيلوس أ. كالاميتسيس
دانيشوار غورا

صندوق النقد الدولي

تشجيع النمو في إفريقيا جنوب الصحراء

الوقوف على سبل النجاح

أنوبام باسو
ايفانجيلوس أ. كالاميتسيس
دانيشوار غورا

صندوق النقد الدولي
واشنطن العاصمة

©International Monetary Fund. Not for Redistribution

تشجيع النمو في إفريقيا جنوب الصحراء

الوقوف على سبل النجاح

أنوبام باسو
ايفانجيلوس أ. كالاميتسيس
دانيشوار غورا

صندوق النقد الدولي
واشنطن العاصمة

©International Monetary Fund. Not for Redistribution

© صندوق النقد الدولي ٢٠٠٠

رئيس تحرير السلسلة
جيريمي كليفت

تصميم شعبة البيانيات بصندوق النقد الدولي

ISBN 1-55775-988-X
ISSN 1020-5098

صدر في أغسطس ٢٠٠٠

للحصول على مطبوعات صندوق النقد الدولي،
يرجى الاتصال بالعنوان التالي:
International Monetary Fund, Publication Services
700 19th Street, N.W., Washington, D.C., 20431, U.S.A.
Tel: (202) 623-7430 Telefax: (202) 623-7201
E-mail: publications@imf.org
Internet: http://www.imf.org

©International Monetary Fund. Not for Redistribution

تمهيد

تهدف سلسلة "قضايا اقتصادية" إلى إطلاع الجمهور العريض من القراء غير المتخصصين على جانب من البحوث الاقتصادية التي يصدرها صندوق النقد الدولي حول أهم قضايا الساعة. ويتم استخلاص المادة العلمية التي تحتويها هذه السلسلة من أوراق العمل الصادرة عن الصندوق بصفة أساسية، وهي دراسات متخصصة يقوم بإعدادها خبراء الصندوق والعلماء الزائرون، وكذلك من الدراسات البحثية المختلفة المتعلقة بالسياسات.

ويعتمد هذا العدد من سلسلة قضايا اقتصادية على المادة التي تحتويها في الأصل ورقة العمل رقم ٥١/٩٩ الصادرة عن صندوق النقد الدولي بعنوان "Adjustment and Growth in Sub-Saharan Africa". وجدير بالذكر أن الإشارات الوجيزة في هذا الكتيب إلى الأبحاث ذات الصلة ترد كاملة في ورقة العمل المذكورة، والتي يمكن شراء نسخة منها (بمبلغ ٧ دولارات أمريكية) من خدمات النشر والمطبوعات بصندوق النقد الدولي، أو تحميلها من موقع الصندوق على شبكة الإنترنت وعنوانه: www.imf.org. وقد قامت بإعداد نص هذا الكتيب باميلا برادلي.

©International Monetary Fund. Not for Redistribution

©International Monetary Fund. Not for Redistribution

إفريقيا جنوب الصحراء
الوقوف على سبل النجاح

تعتبر إفريقيا أفقر قارات العالم. ولكن الأمل في التغيير بدأ يلوح في الأفق لأول مرة منذ جيل كامل – رغم ما تمر به القارة من ظروف عصيبة. فثمة علامات تشير إلى تحقيق تقدم اقتصادي في عدد متزايد من بلدان إفريقيا جنوب الصحراء، مما يعكس تنفيذ هذه البلدان لسياسات اقتصادية أفضل وإصلاحات هيكلية أكثر فعالية. وقد نجحت هذه البلدان في تخفيف حدة الاختلالات المالية الداخلية والخارجية، فترتب على ذلك تعزيز كفاءة الاقتصاد، وأعطت أولوية أكبر للإنفاق العام على الرعاية الصحية والتعليم وغيرهما من الخدمات الاجتماعية الأساسية. وعلاوة على ذلك، شهدت إفريقيا جنوب الصحراء حركة متنامية صوب أشكال من الحكم أكثر اعتمادا على الانفتاح والمشاركة، ومن ثم تشجيع التعاون بين الدولة والمجتمع المدني.

ومع ذلك، تظل الحالة الاقتصادية والاجتماعية في إفريقيا جنوب الصحراء هشة ومعرضة للصدمات الداخلية والخارجية، ولا يزال أمام المنطقة شوط طويل تقطعه لتعويض ما خسرته على مدى العقدين الماضيين. فرغم حدوث شيء من التحسن في معدلات النمو الاقتصادي، لا يزال الفقر متفشيا، بل ومدقعا في أجزاء عديدة من القارة الإفريقية. ولا يزال الاستثمار مقيدا، الأمر الذي يحدّ من فعالية الجهود الرامية إلى تنويع الهياكل الاقتصادية ودفع النمو. كذلك نجد أن عددا من البلدان لم يفلت إلا مؤخرا من دائرة الحروب الأهلية التي أسفرت عن انتكاسة حادة في جهود التنمية، بينما اندلعت – للأسف – صراعات مسلحة جديدة في أجزاء أخرى من القارة. وقد أدت هذه الصراعات وعوامل أخرى مناوئة – لا سيما سوء الأحوال الجوية وتدهور معدلات التبادل التجاري – إلى بعض التراجع في قوة الدفع الاقتصادية التي شهدتها المنطقة على مدى العامين الماضيين.

©International Monetary Fund. Not for Redistribution

ولذلك فإن بلدان إفريقيا جنوب الصحراء تواجه تحديات رئيسة في مساعيها من أجل زيادة النمو وتخفيف حدة الفقر، والاندماج في الاقتصاد العالمي. فلا تزال معدلات النمو الاقتصادي المسجلة غير كافية لإحداث تغير حقيقي في أوضاع الفقر السائد وتمكين هذه البلدان من اللحاق بالبلدان النامية الأخرى. فما تحتاجه هذه البلدان هو تحقيق زيادة مستمرة وكبيرة في معدلات نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، مع إحراز تحسينات ملموسة في الأحوال الاجتماعية القائمة.

ويعرض هذا الكتيب نتائج تحليل تجريبي للعوامل المؤثرة على النمو الاقتصادي في إفريقيا جنوب الصحراء، باستخدام بيانات للفترة من ١٩٨١ إلى ١٩٩٧ وعينة تضم ٣٢ بلدا. وقد تضمن هذا العمل التجريبي تقدير معادلة للنمو تستهدف تعيين المحددات الأساسية لنمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، بما في ذلك المتغيرات الاقتصادية التي تعكس تأثير تغيرات السياسات الاقتصادية وعوامل تفسيرية أخرى. واستنادا إلى هذا التحليل واستعراض أدلة الانتعاش الاقتصادي خلال السنوات ١٩٩٥ – ١٩٩٧، باستخدام عينة أكبر بكثير من البلدان، يسعى هذا الكتيب إلى تحديد السياسات التي يبدو أنها أسهمت بالنصيب الأكبر في زيادة النمو الاقتصادي، وتقترح أهم العناصر اللازمة لوضع إطار للسياسات من شأنه تشجيع النمو الاقتصادي القابل للاستمرار وتخفيف حدة الفقر في إفريقيا جنوب الصحراء.

محددات النمو في إفريقيا جنوب الصحراء

هناك عدة عوامل أساسية يمكن أن تؤثر على معدل تغير الناتج، من أهمها معدل الاستثمار، والزيادة في حجم القوى العاملة، والتغيرات التي تطرأ على السياسات الاقتصادية. فسياسات الاقتصاد الكلي لبلد ما من شأنها التأثير على أداء النمو فيه من خلال تأثيرها على متغيرات اقتصادية معينة. فارتفاع

©International Monetary Fund. Not for Redistribution

معدل التضخم – على سبيل المثال – يضر بالنمو بصفة عامة لأنه يزيد من تكلفة الاقتراض ومن ثم يقلل معدل استثمار رؤوس الأموال. ومن ناحية أخرى، يصل احتمال المفاضلة بين التضخم والنمو إلى الحد الأدنى إذا كانت مستويات التضخم منخفضة في حدود رقم واحد (أقل من ١٠٪). وفي ذات الوقت، يؤدي التقلب الشديد في معدل التضخم إلى صعوبة التنبؤ بالتكاليف والأرباح وارتفاع تكلفته، ومن ثم قد يتردد المستثمرون ومنظمو المشروعات في الاضطلاع بمشروعات جديدة. وبالمثل، فإن ارتفاع عجز الموازنة العامة يستتبع تخصيص مزيد من الموارد لتمويله – علما بأن الموارد المالية في شكل مدخرات محلية ومنح وقروض أجنبية محدودة – مما يؤدي إلى نقص الموارد المتاحة للقطاع الخاص. فإذا ارتفع عجز الموازنة العامة إلى مستوى لا يمكن استمراره، من المرجح أن تتزايد التصورات السلبية لدى مستثمري القطاع الخاص عن مخاطر المعاملات مع البلد المعني، مما يضر بأوضاع الاستثمار الخاص.

وأخيرا، فإن سياسات التجارة المنفتحة على الخارج تؤدي إلى إسراع معدل النمو لأنها تشجع المنافسة والتعلم بالممارسة العملية، وتعمل على زيادة فرص التجارة المتاحة ورفع كفاءة تخصيص الموارد.

وتشير الأدلة المتوفرة في حالة إفريقيا جنوب الصحراء إلى أن الانتعاش الذي شهدته المنطقة مؤخرا ارتكز بصفة أساسية على بيئة اقتصادية إيجابية تأثرت – بشكل مباشر أو غير مباشر – بالتحسينات التي أدخلت على سياسات الاقتصاد الكلي والإصلاحات الهيكلية. وتشير معادلة النمو المقدرة إلى أن نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي يتأثر تأثيرا إيجابيا بالسياسات الاقتصادية التي تعمل على رفع نسبة الاستثمارات الخاصة إلى الناتج المحلي الإجمالي، وتشجيع تنمية رأس المال البشري، وتخفيض نسبة عجز الموازنة العامة إلى إجمالي الناتج المحلي، وتجنب المبالغة في تقييم أسعار الصرف، وحفز النمو في حجم الصادرات. وفيما يلي أهم النتائج المستخلصة في هذا الصدد:

- إن تأثير زيادة نسبة الاستثمارات الخاصة إلى إجمالي الناتج المحلي على النمو الاقتصادي كبير وذي دلالة إحصائية، كما أنه يفوق التأثير المترتب على زيادة نسبة الاستثمارات الحكومية إلى إجمالي الناتج المحلي.
- تمثل بيئة السياسات القائمة عنصرا مهما في تحقيق النمو. فنمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي يتأثر تأثرا إيجابيا بانخفاض نسبة عجز الموازنة العامة إلى إجمالي الناتج المحلي، وزيادة القدرة على المنافسة في الأسواق الخارجية، والتوسع في حجم الصادرات.

©International Monetary Fund. Not for Redistribution

- تؤيد النتائج المستخلصة الرأي القائل بأن البلدان التي نفذت برامج مدعمة بموارد صندوق النقد الدولي على أساس مستمر تمكنت من تحقيق معدلات نمو أسرع من غيرها. وكون هذا التأثير قد احتفظ بدلالته بعد تحييد آثار المتغيرات المرتبطة بسياسات الاقتصاد الكلي يعني أنه يعكس على الأرجح الآثار المستقلة للإصلاحات الهيكلية.
- إن تأثير زيادة رأس المال البشري يكون إيجابيا، وإن لم يكن قويا، عند أخذ العوامل الأخرى المؤثرة على النمو في الاعتبار.
- يفهم من هذه النتائج أن استقرار الاقتصاد الكلي وتنفيذ الإصلاحات الهيكلية وزيادة الاستثمارات الخاصة كلها عوامل ضرورية لتعزيز النمو في إفريقيا جنوب الصحراء.

التعديل والانتعاش خلال الفترة ١٩٩٥-١٩٩٧

إلى أي حد أسهمت المتغيرات التي سلطنا عليها الأضواء آنفا بدور مهم في تفسير الانتعاش الاقتصادي الذي حدث في تاريخ أقرب؟ للإجابة عن هذا السؤال قام باحثو صندوق النقد الدولي بدراسة تجارب عينة من ٤٦ بلدا خلال الفترة ١٩٩٥ - ١٩٩٧ . وأوضحت البيانات المتوفرة أن منطقة إفريقيا جنوب الصحراء حققت نموا ملحوظا خلال تلك الفترة، حيث ارتفع متوسط النمو السنوي في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي إلى ١,٢٪ بعد أن كان نموا سالبا خلال معظم الثمانينات ثم سجل -٢,٢٪ خلال السنوات الخمس الممتدة من ١٩٩٠ إلى ١٩٩٤ . وعلاوة على ذلك ازداد نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في ١٦ بلدا خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٤، بينما سجل ضعف هذا العدد من البلدان معدلات نمو موجبة خلال

©International Monetary Fund. Not for Redistribution

الفترة ١٩٩٥-١٩٩٧ . وقد جاءت معدلات النمو السالبة أو المتناقصة في بعض البلدان لأسباب يرجع معظمها إلى تضافر مجموعة من المشكلات الاقتصادية المزمنة عميقة الجذور مع الآثار الموهنة التي أحدثتها الاضطرابات السياسية السابقة أو التي لا تزال مستمرة.

ففي التسعينات، بينما اضطلع كثير من البلدان بتنفيذ برامج للتعديل الهيكلي، كانت بلدان عديدة أخرى تواجه اضطرابات في أحوالها الاقتصادية من جراء الحروب. وتوضح البيانات الخاصة بالسنوات ١٩٩٥-١٩٩٧ أن التحسن المقيس في الأداء الاقتصادي لإفريقيا جنوب الصحراء يصبح أقوى بكثير عند استبعاد البلدان التي تمر بأوضاع سياسية غير مستقرة (أو حالات صراع) أو التي تتبع أنماطا عشوائية في تنفيذ البرامج المقررة.

وبنظرة أعمق على البلدان التي حققت معدلات نمو موجبة خلال الفترة ١٩٩٥-١٩٩٧، يتبين أن تلك البلدان أحرزت تقدما مماثلا في عدد من المجالات الأخرى. فقد نجحت بلدان عديدة في تحقيق الإنجازات التالية على سبيل التحديد:

- ***خفض الضغوط التضخمية واحتواؤها***: ففي أكثر من ثلثي بلدان المجموعة محل البحث، حدث تراجع في معدل التضخم المتوسط أو ظل هذا المعدل عند مستوى الرقم الواحد (أي أقل من ١٠٪).

- ***زيادة نسبة المدخرات المحلية إلى إجمالي الناتج المحلي***: فقد حقق ثلثا البلدان التي تحسن أداء النمو فيها تحسنا آخر في حجم مدخراتها المحلية كنسبة من إجمالي الناتج المحلي.

- ***تقوية أداء المالية العامة***: فقد حقق ثلثا البلدان التي ازدادت نسب مدخراتها المحلية تحسنا آخر في درجة التوازن الكلي لماليتها العامة.

- ***زيادة استثمارات القطاع الخاص***: فقد ازداد الاستثمار الكلي في إفريقيا جنوب الصحراء خلال الفترة موضع الدراسة، ولكن نصيب القطاع الخاص من الاستثمار شهد زيادة نسبية أكبر.

- ***إعادة هيكلة النفقات العامة***: بدأت حكومات معظم بلدان إفريقيا جنوب الصحراء خلال السنوات الأخيرة في السعي لإعادة هيكلة نفقاتها العامة بتخصيص مزيد من الأموال لتنمية الموارد البشرية. واستنادا إلى البيانات المتوفرة، تشير الدلائل إلى زيادة الإنفاق على الصحة والتعليم

©International Monetary Fund. Not for Redistribution

في حوالي نصف عدد بلدان المجموعة محل البحث، مع انخفاض نصيب مخصصات الدفاع في عدد أقل بقليل من نصف بلدان المجموعة.

- **تحسين *أداء التصدير***: نجح عدد متزايد من البلدان في تحسين أداء التصدير، حيث سجل أكثر من نصف بلدان المجموعة زيادة في نمو حجم الصادرات بين الفترتين ١٩٩٥-١٩٩٧ و ١٩٩٠-١٩٩٤، وصاحب هذه الزيادة في معظم الحالات تخفيض سعر الصرف الحقيقي، كما حقق عشرون بلدا منها تحسنا في معدلات نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي.

تأثير السياسات

تبرز الدراسة التجريبية عددا من المتغيرات الرئيسية التقليدية والمتعلقة بالسياسات كان لها تأثير ملموس على أداء النمو في إفريقيا جنوب الصحراء خلال الفترة ١٩٩٥-١٩٩٧ . كذلك أوضحت الدراسة إلى حد كبير أن التطور الإيجابي لهذه المتغيرات قد أسهم بدور مهم في تحقيق الانتعاش الاقتصادي الذي شهدته المنطقة خلال تلك الفترة.

ورغم أن الانتعاش الذي استجد على المنطقة مؤخرا يبعث على التفاؤل، فلا يزال أمامها شوط طويل تقطعه لتعويض ما خسرته على مدى العقدين الماضيين وتحقيق الاندماج الكامل في الاقتصاد العالمي. وعلى سبيل التحديد، لا تزال معدلات النمو الاقتصادي المسجلة غير كافية لإحداث تغير حقيقي في أوضاع الفقر السائد في المنطقة. ومن ثم فإن الحاجة ملحة لتحقيق زيادة كبيرة ومستمرة في معدلات نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي. وفي هذا الصدد تطرح نتائج الدراسة التجريبية العناصر التالية لتكوين إطار للسياسات يمكن تنفيذه لتشجيع النمو

©International Monetary Fund. Not for Redistribution

الاقتصادي القابل للاستمرار وتخفيف حدة الفقر في إفريقيا جنوب الصحراء.

يجب على بلدان المنطقة العمل على رفع نسبة الاستثمارات الخاصة إلي إجمالي الناتج المحلي لتعزيز أداء النمو في المنطقة.

على الرغم من أن الاستثمارات الخاصة قد ازدادت في عدد من بلدان إفريقيا جنوب الصحراء خلال السنوات الأخيرة، لا تزال المنطقة في حاجة إلى زيادتها بدرجة أكبر بكثير حتى يتسنى تحقيق المزيد من النمو الديناميكي والقابل للاستمرار. وتأسيسا على ذلك، يجب على الحكومات تكثيف جهودها لتهيئة مناخ مشجع للاستثمارات الخاصة، لا سيما أن يكون هذا المناخ مساعدا على تعزيز الثقة في إمكانية استمرار السياسات الملائمة على صعيد الاقتصاد الكلي. كذلك يتعين على الحكومات أن تكفل وجود البنية التحتية اللازمة والعمالة المؤهلة، وأن تقوم بوضع تطبيق إطار تنظيمي ونظام لتطبيق العدالة يتسمان بالشفافية والإنصاف والكفاءة، ويعملان على صون حقوق الملكية وإنفاذ العقود على النحو الواجب، ويشجعان المنافسة السليمة، ويكفلان – بشكل أعم – حسن ممارسة السلطات.

ودعما لهذه الجهود، يجب على حكومات المنطقة أن تركز على تقديم الخدمات العامة والبنية التحتية الأساسية، وكذلك تشجيع تنمية الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية.

ينبغي للحكومات زيادة كم الخدمات الأساسية المتوفر في مجالي الصحة والتعليم وغيرهما من المجالات ذات الأولوية القصوى، والارتقاء بنوعية هذه الخدمات من أجل تحقيق تحسن ملموس في المؤشرات الاجتماعية على المدى الأطول بما يتوافق مع أهداف التنمية الداخلية. ويجب عليها _على وجه الخصوص – أن تضطلع بحملة نشطة ضد وباء فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (HIV/AIDS) الذي يشكل تهديدا خطيرا للتنمية في العديد من بلدان إفريقيا جنوب الصحراء. وفي نفس الوقت، يجب على الحكومات إقامة شبكات للأمان الاجتماعي موجهة بدقة نحو مستحقيها، أو تدعيمها إذا كانت مقامة بالفعل، من أجل تخفيف الآثار المعاكسة التي يمكن أن تحدثها بعض تدابير التعديل على أكثر شرائح السكان فقرا وضعفا.

كذلك يجب على الحكومات أن تواصل تنفيذ سياسات سليمة للاقتصاد الكلي كي يستعيد استقراره بالكامل ويصبح قويا راسخ الأركان.

©International Monetary Fund. Not for Redistribution

توضح الأدلة ما تكتسبه بيئة الاقتصاد الكلي من أهمية بالغة في تحقيق النمو. وعلى سبيل التحديد، نجد أن تخفيض نسبة العجز الكلي للمالية العامة إلى إجمالي الناتج المحلي يمكن أن يساعد على زيادة النمو بدرجة ملحوظة. ويمكن تحقيق هذا التخفيض من خلال مجموعة من السياسات والتدابير تشمل تنفيذ الإصلاح الضريبي، وتدعيم الإدارات الضريبية والجمركية، والحد من الإنفاق غير المنتج. ومع تخفيض العجز الكلي للمالية العامة، يجب الحد من الاقتراض الحكومي من الجهاز المصرفي أو الإقلاع عنه نهائيا، مما يتيح مجالا أوسع أمام البنوك لتمويل القطاع الخاص وتعزيز الإدارة النقدية. وعلاوة على ذلك، تعلق أهمية حاسمة على انتهاج الحكومات سياسات واقعية لسعر الصرف بحيث يصل سعر الصرف الحقيقي إلى مستوى التوازن، مما يعزز نمو الصادرات ومن ثم أداء النمو في الاقتصاد ككل.

وفي الوقت ذاته، يتعين على معظم بلدان إفريقيا جنوب الصحراء أن تمضي بخطى أكثر حسما واستمرارا في مسيرة الإصلاحات الهيكلية المشجعة للنمو، لا سيما برامج الخصخصة.

فرغم أن المنطقة أحرزت بعض التقدم في السنوات الأخيرة، فحري بالحكومات أن تعجل بإعادة هيكلة المؤسسات العامة وخصخصتها لتخفيف الاعتماد على الإعانات التي توفرها الموازنة العامة والتحويلات من الموازنة العامة، وتوسيع نطاق الحركة أمام القطاع الخاص، وتعزيز الكفاءة والنمو في الاقتصاد ككل. أما المؤسسات التي تظل مملوكة للقطاع العام – وإن كان بصفة مؤقتة – فينبغي إدارتها على أساس تجاري بحت مع إتاحة الاستقلالية لمديريها في اتخاذ قرارات التسعير وتوظيف العمالة وفقا لما يتناسب مع أوضاع السوق.

ومن شأن إصلاح القطاع المالي أن يساعد على تعزيز النمو عن طريق تعبئة المزيد من المدخرات وتمويل الاستثمارات المنتجة واحتواء التضخم.

لا تزال البنوك المركزية في عديد من بلدان إفريقيا جنوب الصحراء تفتقر إلى الاستقلالية اللازمة؛ ولا تزال القطاعات المالية محدودة وتجد صعوبة في تعبئة المدخرات المحلية وجذب رؤوس المال الخاصة

©International Monetary Fund. Not for Redistribution

الأجنبية؛ ولا تزال المؤسسات المصرفية هشة، ونشاط الوساطة المالية غير كاف. ولذا يتعين اتخاذ خطوات لتحقيق ما يلي:

- ضمان استقلالية البنوك المركزية وإخضاعها للمساءلة الكاملة؛
- تعميق الأسواق المالية وتنويع أدواتها؛
- إنشاء أو دعم المؤسسات المسؤولة عن إنفاذ قواعد الحيطة المالية والرقابة المصرفية؛
- إتمام إعادة تأهيل البنوك التجارية الضعيفة وتحسين آليات استرداد القروض؛
- فتح القطاعات المصرفية أمام المنافسة السليمة وأفضل الممارسات الدولية في الإدارة المصرفية، لا سيما من خلال الخصخصة؛
- تعزيز الإطار القانوني للأنشطة المصرفية.

كذلك من شأن تحرير التجارة أن يساعد على التعجيل بالنمو عن طريق النهوض بالقدرة التنافسية للمنتجين المحليين والإسراع بدمج إفريقيا جنوب الصحراء في الاقتصاد العالمي.

فرغم التقدم الذي أحرزته عملية تحرير التجارة في مختلف أنحاء المنطقة، لا تزال نظم التجارة أكثر تعقدا بكثير مما هو الحال في المناطق الأخرى. ولا تزال معدلات التعريفات الجمركية على الواردات شديدة الارتفاع والتباين، الأمر الذي يعود في جانب منه إلى اعتماد الحكومات بدرجة كبيرة على هذا المصدر من مصادر إيرادات الموازنة العامة، كما يعود في جانب آخر منه إلى انتشار الإعفاءات سواء النظامية أو المتفرقة. وسوف يساعد إلغاء هذه الإعفاءات _الذي يفضل أن يتم في إطار برنامج متوسط الأجل للإصلاح الضريبي – على تخفيض التعريفات الجمركية بسرعة أكبر. وفي ذات الوقت يمكن تحقيق خفض كبير في الضرائب على الصادرات، إن لم يكن إلغاؤها.

وسوف يسمح التكامل الإقليمي الكفء بتغلب العديد من البلدان على العقبات الناجمة عن صغر حجمها النسبي، وإتاحة الفرصة أمامها كي تحقق مزيدا من وفورات الحجم، وزيادة قدرتها على التبادل التجاري على مستوى العالم، مما يؤدي بدوره إلى تعزيز النمو. وعلاوة على ذلك، سوف يساعد

©International Monetary Fund. Not for Redistribution

تحرير التجارة على تحسين نوعية ممارسة السلطات لأن النظم الضريبية المعقدة والقائمة على التقدير الاستصوابي تكون عرضة للاستغلال وتتيح الفرص أمام الفساد.

وأخيرا فإن بلدان إفريقيا جنوب الصحراء سوف تحتاج إلى تنفيذ السياسات والاصلاحات المشار إليها أعلاه على أساس شامل ومتواصل إذا كان لها أن تحقق الغايات المرجوة المتمثلة في التعجيل بالنمو وتخفيف حدة الفقر.

فيجب على الحكومات أن تشرح للجمهور المفاضلات القائمة بين تكاليف برامج التعديل الهيكلي على المدى القصير وبين مكاسبها على المدى البعيد، وذلك لبناء توافق في الآراء على المستوى القومي لمساندة عملية الإصلاح والإفادة من مشاركة المجتمع المدني بدرجة أكبر في صياغة السياسات وتنفيذها. وفضلا على ذلك، فمن الضروري أن تواصل الحكومات جهودها الحالية وأن تطوعها حسب مقتضى الحال في ضوء ما يطرأ من تغيرات على الصعيدين الداخلي والخارجي. والأهم من ذلك كله أن الجهود الرامية إلى تحقيق استدامة سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات الهيكلية السليمة ستكتسب فعالية أكبر وستتقاسم ثمارها مساحة أكبر من القارة الإفريقية إذا ما ظهرت مبادرات إقليمية – ودولية أيضا – للحيلولة دون نشوب صراعات جديدة وإيجاد حل للصراعات التي لا تزال القارة ترزح تحت وطأتها.

©International Monetary Fund. Not for Redistribution

النتائج الختامية

أسهمت عوامل محلية وخارجية في إضعاف أداء الاقتصاد ككل في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء خلال الثمانينات وأوائل التسعينات. وتمثلت أكبر القيود على النمو في انتهاج سياسات اقتصادية غير ملائمة، والقصور في تنمية رأس المال البشري، وانخفاض مستويات الاستثمار الخاص. ولكن هناك أدلة تشير للمرة الأولى منذ جيل كامل إلى حدوث تقدم اقتصادي في عدد متزايد من بلدان المنطقة. فثمة تحسن مستمر في أداء الاقتصاد ككل منذ عام ١٩٩٤، مما يعكس تنفيذ سياسات هيكلية واقتصادية كلية سليمة تدخل في معظم الحالات تحت مظلة برامج شاملة للتعديل والإصلاح بدعم من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

ولكن التقدم لا يزال بطيئا على وجه الإجمال، مما يستلزم تكثيف جهود الإصلاح للتعجيل بالنمو وتخفيف حدة الفقر في إفريقيا جنوب الصحراء. ولتحقيق مزيد من التقدم في المنطقة، يمكن الاسترشاد بالدروس المستخلصة على صعيد السياسة من التجارب الناجحة التي مر بها كثير من البلدان المنطقة في السنوات الأخيرة. وقد أبرزت التطورات الأخيرة الأهمية البالغة التي يكتسبها السلام والأمن في تحقيق النمو والتنمية القابلين للاستمرار. ولكن تحقيق النجاح لبرامج الإصلاح في القارة الإفريقية يتطلب توفير الدعم اللازم من خلال المساعدات الخارجية الكافية وعمليات تخفيف الديون.

©International Monetary Fund. Not for Redistribution

سلسلة قضايا اقتصادية

1. *Growth in East Asia: What We Can and What We Cannot Infer.* Michael Sarel. 1996.
2. *Does the Exchange Rate Regime Matter for Inflation and Growth?* Atish R. Ghosh, Anne-Marie Gulde, Jonathan D. Ostry, and Holger Wolf. 1996.
3. *Confronting Budget Deficits.* 1996.
4. *Fiscal Reforms That Work.* C. John McDermott and Robert F. Wescott. 1996.
5. *Transformations to Open Market Operations: Developing Economies and Emerging Markets.* Stephen H. Axilrod. 1996.
6. *Why Worry About Corruption?* Paolo Mauro. 1997.
7. *Sterilizing Capital Inflows.* Jang-Yung Lee. 1997.
8. *Why Is China Growing So Fast?* Zuliu Hu and Mohsin S. Khan. 1997.
9. *Protecting Bank Deposits.* Gillian G. Garcia. 1997.
10. *Deindustrialization—Its Causes and Implications.* Robert Rowthorn and Ramana Ramaswamy. 1997.
11. *Does Globalization Lower Wages and Export Jobs?* Matthew J. Slaughter and Phillip Swagel. 1997.
12. *Roads to Nowhere: How Corruption in Public Investment Hurts Growth.* Vito Tanzi and Hamid Davoodi. 1998.
13. *Fixed or Flexible? Getting the Exchange Rate Right in the 1990s.* Francesco Caramazza and Jahangir Aziz. 1998.
14. *Lessons from Systemic Bank Restructuring.* Claudia Dziobek and Ceyla Pazarbas¸ıog˘lu. 1998.
15. *Inflation Targeting as a Framework for Monetary Policy.* Guy Debelle, Paul Masson, Miguel Savastano, and Sunil Sharma. 1998.
16. *Should Equity Be a Goal of Economic Policy?* IMF Fiscal Affairs Department. 1998.

©International Monetary Fund. Not for Redistribution

17. *Liberalizing Capital Movements: Some Analytical Issues.* Barry Eichengreen, Michael Mussa, Giovanni Dell'Ariccia, Enrica Detragiache, Gian Maria Milesi-Ferretti, and Andrew Tweedie. 1999.
18. *Privatization in Transition Countries: Lessons of the First Decade.* Oleh Havrylyshyn and Donal McGettigan. 1999.
19. *Hedge Funds: What Do We Really Know?* Barry Eichengreen and Donald Mathieson. 1999.
20. *Job Creation: Why Some Countries Do Better.* Pietro Garibaldi and Paolo Mauro. 2000.
21. I*mproving Governance and Fighting Corruption in the Baltic and CIS Countries: The Role of the IMF.* Thomas Wolf and Emine Gürgen. 2000.
22. *The Challenge of Predicting Economic Crises.* Andrew Berg and Catherine Pattillo. 2000.
23. *Promoting Growth in Sub-Saharan Africa: Learning What Works.* Anupam Basu, Evangelos A. Calamitsis, and Dhaneshwar Ghura. 2000

©International Monetary Fund. Not for Redistribution

©International Monetary Fund. Not for Redistribution

©International Monetary Fund. Not for Redistribution

©International Monetary Fund. Not for Redistribution

أنويام باسو: نائب مدير بالإدارة الإفريقية في صندوق النقد الدولي. تخرج في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بلندن، وحصل على درجة الدكتوراه من جامعة ستانفورد.

إيفانجلوس كالاميتسيس: تقاعد من العمل بصندوق النقد الدولي في نوفمبر ١٩٩٨، حيث كان مديرا للإدارة الإفريقية. وقد تخرج في الجامعة الأمريكية بالقاهرة وحصل على درجة الدكتوراه في الاقتصاد من جامعة هارفارد.

دانيشوار غورا: نائب رئيس قسم بالإدارة الإفريقية في صندوق النقد الدولي، وحاصل على درجة الدكتوراه في الاقتصاد من جامعة ولاية نورث كارولينا.

©International Monetary Fund. Not for Redistribution

Promoting Growth
in Sub-Saharan Africa
Learning What Works
(EI 23 - Arabic)

ISBN 01-55775-988-X